الفصل الثاني

الاقتلاع الصامت للعرب المقدسيين

عبد القادر ياسين

بالتشريعات الجائرة، والإجراءات التعسفية، بذل الاحتلال الإسرائيلي، ولا يزال، قصارى جهده لإخلاء القدس من أصحابها الحقيقيين، العرب الفلسطينيين، ليحل محلهم شذّاذ الآفاق، ممن يستجلبهم العدو الإسرائيلي من أركان الأرض الأربعة، وهذا سلوك منطقي من الصهيونية، الحركة الاستيطانية الاستعمارية، الإجلائية، الإحلالية. فيما تستشرس الصهيونية في القدس، أكثر من غيرها؛ لما للقدس من موقع متفرد لدى جمهرة اليهود، مقابل موقعها الروحي الأكثر أهمية لدى العرب، مسيحيين ومسلمين، على حدٍّ سواء.

منذ احتل عدونا الإسرائيلي القدس، سنة ١٩٦٧، وهو يضع نصب عينيه تقليص حقوق العرب المقدسيين، وتعطيل جمع شمل الأسر العربية المقدسية، وقد تفتق ذهن الاحتلال عن سياسات تشتيت مبرمجة.

ثمة إجراءات شتى اتخذها المحتل الإسرائيلي ضد القدس، وقد تم التحضير لهذه الإجراءات بتشكيل إدارة عسكرية للقدس، وقد أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي للقدس مرسومًا، في اليوم التالي لاحتلال القدس (٧/ ٦/ ١٩٦٧)، قضى بفصل القدس عن الضفة الغربية، وفي ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ قررت إسرائيل ضم القدس الشرقية إليها، وغدت الأخيرة ضمن اختصاص بلدية القدس، وأخضعت لوزارة الداخلية الإسرائيلية، وفي اليوم التالي، حلت الحكومة الإسرائيلية أمانة القدس العربية المنتخبة، وألحقت موظفي الأمانة ببلدية القدس (الصهيونية)، بعد أن نحّت إسرائيل أمين القدس، روحي الخطيب، عن منصبه، قبل أن تأمر بترحيله إلى الضفة الشرقية، ومنذ ٢٥/ ٧/ ١٩٦٧، أخذ العدو الإسرائيلي يطبّق على أهالي القدس «قانون أملاك الغائبين» الإسرائيلي، الذي كان صدر في ٢١/ ٣/ ١٩٥٠. ووضعت خطة إسرائيلية هدفت إلى[1]:

ـ خلق أغلبية يهودية في القدس.

ـ استحداث وقائع على الأرض تحول دون تقسيم القدس.

ـ تطويق القدس الشرقية، وإغراق محيطها بمستوطنات، تتضمن كثافة بشرية يهودية عالية، فضلًا على اختراق القدس الشرقية بمستوطنين يهود.

ـ عزل القدس الشرقية عن محيطها العربي الفلسطيني.

ـ تطفيش العرب المقدسيين بأساليب مختلفة.

هذا كله في سبيل خلق وقائع عنيدة، من شأنها تعزيز موقف المفاوض الإسرائيلي في أي مفاوضات تسوية مع الطرف الفلسطيني.

تم البدء بإخراج بعض الأحياء العربية من حدود بلدية القدس للتخلص من نسبة غير قليلة من أهالي القدس العرب، فيما اعتبر من كان خارج القدس، عند احتلالها، خارج قائمة أهاليها، وبذا تخلص الاحتلال الإسرائيلي من نحو ٢٠ في المائة من مجموع أهالي القدس العرب (٨٠ ألفًا)، ومنعهم المحتل من العودة إلى القدس، فيما ضيَّق المحتل فرص زيارة القدس لغير المقدسيين ومن باب أولى حظر المحتل الإقامة في المدينة المقدسة لغير من كان مقيمًا فيها عند احتلالها، وقد بذل المحتل قصارى جهده للحيلولة دون جمع شمل الأسر العربية المقدسية[٢] ما أبقى معدل الزيادة في أهالي القدس الشرقية أقل منه في أي تجمع عربي فلسطيني آخر ، فقد زاد عدد العرب المقدسيين سنة ١٩٩٩ بنسبة ٥٪ عن سنة ١٩٩٨، فبلغ ٣٤٨ ألفًا، بعد أن كان في السنة السابقة ٣٣١ ألفًا، فيما زعمت إسرائيل بأن عددهم لا يتجاوز ١٨٠ ألفًا، والتقدير أن يصل عددهم إلى نصف مليون سنة ٢٠١٠[٣] . وقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية، أواسط ١٩٩٣، زهاء ١٥٥ ألفًا، نصفهم وفد إليها بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٧. فيما لم يكن عدد العرب هناك قد وصل إلى هذا الرقم[٤].

توالت خطط الاستيطان في القدس، ومحيطها[٥]

الخطة الخمسية: التي قدمها وزير الإسكان، سنة ١٩٩٠، آرييل شارون، وهدفت إلى الوصول إلى «القدس الكبرى»، وتعزيزها كعاصمة موحدة أبدية لإسرائيل، وسرعان ما اعتمدت حكومة «الليكود» هذه الخطة.

خطة بوابات القدس: وهي خطة سرية، من إعداد وزارة الإسكان الإسرائيلية، ومجموعة، «عطيرت كوهانيم»، وقضت ببناء ٢٦ نقطة استيطانية جديدة في القدس، تتضمن إقامة أربعة آلاف وحدة سكنية، على ٣٣٤٥ دونمًا[*].

ثم عمدت حكومة الاحتلال (١٤/ ١٠/ ١٩٩٠) إلى رفع منسوب بناء الوحدات السكنية في القدس من ألفيْ وحدة إلى خمسة آلاف وحدة.

كما قضمت دولة الاحتلال أراضي من أطراف مدن: البيرة، وبيت لحم، وبيت جالا، وضمتها تلك الدولة إلى منطقة القدس، بهدف توسيعها، بأقل عدد ممكن من العرب الفلسطينيين، مما جعل «القدس الكبرى» تلتهم قرابة ٢٨ في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

(*) **الدونم**: وحدة مساحية لقياس الأراضي الزراعية، مقدارها ألف متر مسطح.

بمجرد أن أصدر العدو الإسرائيلي قراره بضم القدس إلى الكيان الصهيوني، حتى أشهر سيف «قانون أملاك الغائبين»، الذي مكّن العدو من مصادرة مساحات واسعة من أراضي العرب المقدسيين، ومنازلهم[٦](*). وفي قرية العيسوية ـ من ضواحي القدس ـ صادرت سلطات الاحتلال ١٠,٢٥٠ دونمًا، ولم تترك لأهالي هذه القرية سوى ٣٦٢ دونمًا، فقط[٧].

تشكل المناطق السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية ١٠,٧٪ من المساحة الكلية للمدينة، وتشكل المستوطنات ٢,٧٪، وقد صادرت سلطات الاحتلال ٨٥٪ من أراضي القدس الشرقية، البالغة ٣٣٨ ألف دونم، وحظرت على الفلسطينيين الإقامة فيها. إن ٦٦٪ من أراضي القدس الحالية، هي أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة، منها ٥٪ من القدس الشرقية، و٦١٪ من أراضي الضفة الغربية. واستوعبت هذه المستوطنات ١٨٠ ألف مستوطن[٨].

مؤخرًا، أشار المستشار في رئاسة السلطة الفلسطينية، حاتم عبد القادر بأن السياسة الإسرائيلية القاضية بعدم السماح لحوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني في القدس الشرقية ببناء منازل تؤويهم، قاد إلى تصنيف ٢٠ ألف منزل، بصفة منازل عشوائية، غير شرعية، منذ احتلال ١٩٦٧. وفي العام ٢٠٠٨ نشرت بلدية القدس قائمة بألف إنذار هدم لمنازل عشوائية. علمًا بأن منزلًا واحدًا من كل أربعة منازل في القدس الشرقية مبني بدون ترخيص. وقد تمت تسوية ٢٧٠ منزلًا بالأرض «لدواع أمنية»، خلال الأعوام الأولى من الانتفاضة. وبذا بلغ عدد المنازل التي دمرت في القدس الشرقية ١٨ ألف منزل، خلال العقود الأربعة من الاحتلال الإسرائيلي[٩].

منذ مطلع سنة ٢٠٠٩ تجاوز عدد إخطارات الهدم لمائتي منزل، ٨٨ منها في سلوان، يقطنها قرابة الألف وخمسمائة نسمة، إلى خمسة وخمسين منزلًا في رأس خميس، من أراضي مخيم شعفاط، يقطنها ما يربو على الخمسمائة نسمة، فضلًا على نحو ٣٥ مسكنًا لعائلات بدوية، تقطن على امتداد طريق القدس ـ أريحا. وفي منطقة وكر الديك من أراضي بلدة عناتا، شمال شرقي القدس، لتضاف إلى نحو ٦٦ شقة سكنية في بلدة العيساوية[١٠].

يوم ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩ صدر أمر إسرائيلي، قضى بتدمير ألف وخمسمائة منزل في القدس الشرقية. ما دعا الأمم المتحدة إلى التدخل، والطلب إلى إسرائيل تجميد أوامر الهدم (٦٠ ألف عربي مقدسي). ولأن بلدية القدس لا تصدر إلا تراخيص محدودة للبناء باسم العرب، فإن العدو الإسرائيلي قد يهدم ٦٠ ألف منزل عربي مقدسي، من أصل ٢٢٥ ألفًا يقيمون في القدس الشرقية، ما سيقضي إلى نزوح تسعة آلاف عربي، نصفهم من الأطفال. فيما تخصص السلطات الإسرائيلية ١٣ في المائة من مساحة القدس الشرقية لبناء منازل للعرب المقدسيين، في حين أن ثلث أراضي القدس الشرقية صودر لتنفيذ مشاريع استيطانية، يقيم فيها أكثر من ١٩٥ ألف مستوطن. لقد دُمِّرَ نحو ألفي منزل فلسطيني في القدس الشرقية منذ احتلال ١٩٦٧، بينها أكثر من ٦٧٠ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، فيما تتسبب السياسة الإسرائيلية في مجال البناء في القدس الشرقية بعجز قدره ألف ومائة مسكن للعرب المقدسيين، سنويًا[١١].

لقد وصف تقرير سري للاتحاد الأوربي، بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٠٩، الهدم بأنه «غير قانوني، وفقًا للقانون الدولي، ولا يخدم أي هدف، وأن معاهدة جنيف تحظر على القوة المحتلة توسيع نطاق سلطتها على الأراضي المحتلة». وقد حذر التقرير نفسه من أن التوسع الاستيطاني «يجري بخطى متسارعة»، رغم أن الفلسطينيين يمثلون ٣٤٪ من مجموع

(*) حتى ١٤/ ٤/ ١٩٦٨ فحسب، صادر العدو المحتل ٣٤٦١ دونمًا، و٥٩٥ عقارًا.

سكان القدس، فإن ٥ ـ ١٠٪، فقط، من ميزانية البلدية تُصرف على مناطقهم، مما يجعلهم يفتقرون إلى الخدمات، والبنى التحتية المناسبة. وبسبب التشديد على منح تراخيص البناء للفلسطينيين في القدس، يضطر بعضهم إلى تشييد منازلهم بدون تراخيص، مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى هدم أكثر من ٤٠٠ منزل منذ ٢٠٠٤، وهناك ألف منزل آخر لم تنفذ ضدها أوامر الهدم بعد[١٢].

بعد مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، شيَّدت سلطات الاحتلال حيًّا سكنيًّا يهوديًّا في القدس الشرقية، فعمدت إلى ترميم العقارات المصادرة، كما شيّدت وحدات سكنية جديدة، فضلًا على سوق تجارية ، وكنيس يهودي، ومنذ عام ١٩٦٨ بدأت رحلة تطويق القدس الشرقية بكتل استيطانية، مقابل تقييد منح العرب المقدسيين رخص بناء مساكن، بما يحول دون تخطي العرب المقدسيين نسبة ربع مجموع المقيمين في «القدس الكبرى». وفيما بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٨٣، خص المستوطنون اليهود، سنويًّا، ما متوسطه ٢١٧٠ شقة (٨٨٪) ، مقابل ٢٣٠ شقة فقط للعرب المقدسيين (١٢٪)[١٣].

في هذا السياق، شهر المحتل في وجه العرب المقدسيين «قانون طرد الغرباء من أراضي الدولة»، الصادر في ٢٤/ ٢/ ١٩٨١، بغرض السطو على أراضي المقدسيين العرب، فضلًا على «قانون البناء والتخطيط»، الرامي إلى تدمير منازل أولئك المقدسيين، لتطفيشهم من مسقط رأسهم.

على مدى تسعينيات القرن العشرين، اجتهد العدو الإسرائيلي لسد الثغرات بين المستوطنات المحدقة بالقدس الشرقية، فضلًا على بناء مستوطنتين تضمنتا خمسمائة وحدة سكنية داخل القدس الشرقية نفسها[١٤].

هذا كله من أجل ضم «القدس الكبرى»، أوتوماتيكيًّا، إلى إسرائيل، ومع القدس كل المستوطنات المتاخمة لإسرائيل.

أجانب في وطنهم

تحت ضغط حرب ١٩٦٧، غادر القدس زهاء ١٥ ألفًا من أهلها، تبعهم آلاف أخرى للعمل في الخارج، وطلبت وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى الذين بقوا تقديم طلبات «جمع شمل». فيما أعطت الوزارة نفسها حق رفض أي من هذه الطلبات دون تقديم المبرر[١٥].

لقد رفضت الغالبية العظمى من العرب المقدسيين حمل بطاقة هوية إسرائيلية، حتى لا يُعتبر ذلك اعترافًا بالضم الإسرائيلي لمدينتهم المقدسة. ومع كل المقاومة التي أبداها العرب المقدسيون، فإن المحتل خلق واقعًا قانونيًّا منفصلًا للمقدسيين عن باقي أشقائهم العرب الفلسطينيين، خاصة بعد إغلاق المحتل القدس الشرقية، وفصلها عن الضفة الغربية. وغدت الأغلبية التي رفضت الجنسية الإسرائيلية مهددة بالإبعاد، والطرد التعسفي من القدس، بعد إلغاء بطاقات الإقامة الدائمة لأفرادها، حتى غدوا أجانب في وطنهم! أما الذين حملوا الجنسية الإسرائيلية، فلم يتمتعوا بالحقوق القانونية للمواطنين، برغم أن الإدارة، والقوانين، والضرائب الإسرائيلية تسري عليهم، كما لا يحق لهم الاقتراع في الانتخابات النيابية الإسرائيلية، أو العمل في المواقع الحكومية المهمة. وتعترض حصولهم على مزايا «التأمين» الصحي والاجتماعي، عقبات كأداء[١٦].

فيما يخص إشكالات المواطنة، وجمع الشمل، فإنهما مناطان بوزارة الداخلية الإسرائيلية، حيث يضطر طالبو السفر، أو جمع الشمل، إلى الوقوف في صفوف الانتظار الطويل، لساعات ممتدة أمام مكتب وزارة الداخلية المختص، يتحملون فظاظة الموظفين، ووقاحتهم، ومماطلاتهم في الاستجابة للمطالب المشروعة، فضلًا على زهاء ١١٥ دولارًا، يدفعها الطالب رسومًا لجمع الشمل، ولا يستردها في حال رفض طلبه! شأن أغلب الطالبين، الذين يتدخل الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، لرفضها، وغالبًا ما يُستغل الطلب في محاولة ابتزاز صاحبه، وتوريطه في التعاون مع «الشاباك»[١٧].

حين وصل الليكود إلى سدة الحكم، لأول مرة في إسرائيل (١٩٧٧)، تشدد في شروط منح بطاقة هوية «مقدسي»، إذ اشترط شهادة ميلاد في القدس، وقسيمة زواج في القدس، أو إسرائيل، ووالدان يعملان في القدس، أو إسرائيل، وفواتير خدمات منزل (كهرباء/ ماء/ هاتف) في القدس[١٨].

بذلت دولة الاحتلال، ولا تزال، قصارى جهدها لإبناء عدد العرب المقدسيين في حده الأدنى (حوالي ربع مجموع سكان القدس). ومن أسلحة الاحتلال هنا البطاقات الشخصية(*). وفي سنة ١٩٩٦، وحدها، سحب المحتل هويات خمسمائة عربي مقدسي، فيما بلغ مجموع من جُردوا من حقهم بي الإقامة في القدس، حتى سنة ٢٠٠٤، أربعة آلاف، كما سحبت هويات ٨٣٠ عربيًا مقدسيًا،حتى ٢٠٠٦ [١٩]. وتعنت الاحتلال في أمر السماح للعرب المقدسيين بالعودة إلى مدينتهم الأصلية. وفي هذا خرق صارخ للفقرة ٧٤ من المادة الأولى من «اتفاقية جنيف الرابعة»، للعام ١٩٧٧، فضلًا على أن إسرائيل تُسقط ـ بموجب الأمر رقم ١١ ـ حق العودة عن أي عربي مقدسي يقيم خارج القدس لمدة تزيد عن سبع سنوات، أو يحصل على جنسية أخرى[٢٠].

زواج مع وقف التنفيذ

بل إن الاحتلال الإسرائيلي يحرم المواطن العربي المقدسي من العيش في مكان سكن شريك حياته. فيما يسمح الاحتلال بتقديم طلبات جمع الشمل ليحصد الاحتلال ٢٥ دولارًا عن كل طلب دخول شريك الحياة إلى القدس لمدة ثلاثة أشهر فقط، على أن تنظر وزارة الداخلية الإسرائيلية في أمر تحسين شروط الإقامة بعد حصول «الوافد» على عمل في القدس، مما يستدعي طلبًا آخر للداخلية بمائة دولار هذه المرة. وإن عاد الاحتلال فحرم أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة من التمتع بهذه الميزة، اعتبارًا من أول مايو / آيار ١٩٩٤، تاريخ دخول عناصر وقيادات أجهزة أمن سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدودة إلى قطاع غزة، بموجب «اتفاق أوسلو». وإن سُمح لأهالي الضفة والقطاع بتقديم طلبات للسماح لهم بدخول القدس، ما بين الخامسة صباحًا وحتى السابعة مساءً كل يوم، وعلى مدى ثلاثة أشهر متصلة[٢١].

المفارقة هنا أن العدو الإسرائيلي رفض إعطاء أزواج تصاريح للالتقاء بزوجاتهم العربيات المقدسيات، وقد تذرع العدو بأن العادات العربية تقضي بانتقال الزوجة للعيش حيث يقيم زوجها! وعليه، فلا حق لأزواج العربيات المقدسيات للحصول على مواطنة دائمة حسب حكم المحكمة العليا الإسرائيلية (١٩٩٣). وهذه التفرقة الظالمة بين الجنسين إنما قصد بها الاحتلال تقليص عدد المقدسيين العرب من جهة، وإلى المحافظة على صورة الذكر الفلسطيني

(*) الهوية الزرقاء لحاملي الجنسية الإسرائيلية، والهوية البرتقالية لمن عداهم، أما الهوية الخضراء فللمخطرين أمنيًا.

«الخطير أمنيًّا» في مخيلة الإسرائيلي من جهة أخرى. وإن عادت إسرائيل واستجابت، جزئيًّا، لضغوط مراكز حقوق الإنسان، فأسقطت هذا التمييز ، منذ يونيو/ حزيران ١٩٩٤، ولم تغضب التقاليد العربية العريقة! وإن اشترط الاحتلال أن تثبت الزوجة بأن مركز حياتها لا يزال في القدس. بيد أن هذا التعديل تم بعد أن كانت الأغلبية العظمى من الزوجات العربيات المقدسيات قد انتقلن إلى خارج القدس، فعلًا، حيث يقيم أزواجهن. هذا المنع انتهاك للبند الثالث من المادة الأولى من القانون الدولي. أما إذا تأخر العرب المقدسيون عن تسجيل مولودهم لأكثر من ثلاث سنوات، فإن عليهم تقديم طلب جمع شمل لطفلهم هذا بهم! بتكاليف تصل إلى زهاء ١١٠ دولارات، عدا الوقت المهدر، وسماجات الموظفين الإسرائيليين إياها [٢٢].

نأتي إلى الطفل المولود لأم مقدسية، وأب غير مقدسي، إذ لا يمكن تسجيله في القدس، بل يسجل على بطاقة والده، حتى يحرما سويًّا من الإقامة في القدس. إلا إذا أثبتت أمه بأن القدس مركز حياتها، ويتم الإثبات بالدولار، أيضًا. فيما لا تمنح وزارة الداخلية الإسرائيلية الجنسية للطفل المولود لأبوين عربيين مقدسيين وُلد خارج القدس. وعلى الوالدين التقدم بطلب جمع شمل لطفلهما هذا معهما. وفي حرمان الطفل من والديه ـ على هذا النحو ـ انتهاك صارخ للبندين التاسع والعاشر من وثيقة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. فيما لا يمنح الأقرباء من الدرجة الأولى (إخوة، أبناء) حق الإقامة في القدس، إلا ما ندر، ولمن تجاوزوا الستين منهم، أيْ لكل من أصبح على حافة قبره. ويتجلى الحنان الإسرائيلي في السماح للعربي المقدسي في أن يُدفن في مسقط رأسه![٢٣].

الحرمان من الخدمات

ثمة قضايا أخرى ذات علاقة، مثل العمل على تحويل القدس إلى مركز طرد للعرب المقدسيين، بسلاح الحرمان من الخدمات الأساسية، والسكن، بهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وحرمان المقدسيين العرب من البناء، حتى أن أكثر من ٢٢ ألف عائلة عربية ومقدسية تعيش بلا مأوى (١٩٩٥)، أو في ظروف سكنية سيئة، ولم يُستثمر سوى أقل من ١٠ في المائة من موازنة بلدية القدس في مجال البنية التحتية للقدس الشرقية، فيما نصف أحيائها بلا شبكة مجاري، والنصف الآخر بلا ترميم، أو صيانة، وكذا نصف شبكة المياه متهالك، في أمس الحاجة للتغيير [٢٤].

لقد هبطت الخدمات المقدمة إلى القدس الشرقية إلى مجرد تجديد نظام المجاري، خشية انتشار الأوبئة بين العرب المقدسيين، وانتقال الأوبئة إلى المستوطنين اليهود، حسب رئيس بلدية القدس الأسبق، تيدي كوليك [٢٥].

بالنسبة للأراضي المسموح للعرب المقدسيين البناء عليها، فإنها لا تزيد عن ١٤ في المائة من مساحة القدس الشرقية، ومعظم هذه النسبة من أراض مشغولة بالأبنية، أصلًا، مما رفع ثمن الأراضي غير المشغولة إلى أرقام فلكية. ويهدم العدو الإسرائيلي خمسين منزلًا عربيًّا مقدسيًّا، في المتوسط، سنويًّا، مقابل إطلاق العنان للمشاريع الاستيطانية الصهيونية، التي توحشت كثيرًا، منذ «اتفاق أوسلو» سيئ الصيت. ومنذ عام ١٩٦٧، وحتى مطلع ١٩٩٥، صادرت دولة الاحتلال قرابة ٤٠ في المائة من أراضي القدس الشرقية، فضلا على أملاك «الغائبين» ، التي استحوذت عليها تلك الدولة، فيما تعتبر نصف مساحة أراضي القدس الشرقية «أراضي تنظيم»[٢٦].

ثمة سلاح آخر لتهجير العرب المقدسيين من مدينتهم، يتمثل في «ضريبة البلدية»، فيما تحرِّم القوانين الدولية على المحتل فرض ضريبة جديدة، وتحتِّم «اتفاقية جنيف الرابعة» صرف الضرائب المحصَّلة من منطقة محتلة في المنطقة

عينها، في شكل خدمات. ويدفع العرب المقدسيون ٦٪، مقابل الخدمات البلدية المقدمة إليهم، والتي لا تزيد عن ٥ـ ١٠٪، بينما تعفي بلدية القدس المستوطنين اليهود من «ضريبة البلدية» هذه لمدة خمس سنوات متصلة، يدفعون بعدها نسبة ضئيلة من هذه الضريبة، كما يدفع المقدسيون العرب مستحقات «التأمين الوطني»، لكن من ينتقل من القدس، أو قراها، أو ضواحيها، لا يتلقى مخصصات هذا التأمين حين يستحقه. وثمة مدة طويلة تسبق بدء الحصول على التأمين للمحظوظين القلائل منهم. كما نقلت سلطات العدو الإسرائيلي ملفات ضريبة الدخل المستردة إلى الضفة الغربية من القدس، لكل من انتقل بإقامته إلى الضفة من العرب المقدسيين [٢٧].

لقد توسعت إسرائيل في استخدام الإغلاق العسكري، فحظرت دخول من اعتبرتهم «خطرين أمنيًا» إلى القدس. ومنذ اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، مُنع الفلسطينيون من دخول القدس. وتجدد هذا الإغلاق، في ٣٠ مارس/ آذار ١٩٩٣، مما هبط بنسبة العاملين العرب الفلسطينيين في القدس وإسرائيل إلى قرابة ٥٠ في المائة، من بين نحو ١٢٠ ألف يد عاملة هناك، مما باعد بين أفراد الأسرة الواحدة، فأثر، سلبًا، على وحدة الأسرة. وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمي[*] فرضت إسرائيل إغلاقًا عسكريًا آخر، مما فاقم مشاكل إقامة العرب المقدسيين، وتنقلهم، وأعاق الخدمات التي تقدمها مراكز حقوق الإنسان العاملة في مجال المواطنة، وجمع الشمل. أما الغرض من وراء هذه الإغلاقات، فهو فصل القدس عن محيطها، وروحها [٢٨].

يحدثونك عن الرشاوى الباهظة، التي يضطر العرب المقدسيون إلى دفعها «لتسليك» أمورهم، ناهيك عن الأجور المنخفضة التي يتقاضونها ، في الوقت الذي أرجأ «اتفاق أوسلو» البحث في قضية القدس إلى المفاوضات النهائية، التي انقضى على موعد إجرائها ـ حتى كتابة هذه السطور ـ عشر سنوات. ما أفسح في المجال للمحتلين الإسرائيليين كي يشغّلوا غدتهم التشريعية الجائرة، وينشّطوا إجراءاتهم التعسفية في المدينة المقدسة، حتى «أن سياسات إسرائيل العدوانية، واللامشروعة، والمتمثلة في تدمير وحدة الأسرة، وتسريع عجلة المستوطنات، والإغلاقات العسكرية، التي تُفرض عليها، تدفع المزيد من الفلسطينيين للعيش خارجها، ويهيئ العديد منهم لطلب الجنسية الإسرائيلية، للاستقواء بها في العيش في المناطق الإسرائيلية. وفي المدى المنظور سيظل من الصعب ضمان جمع شمل العرب المقدسيين، وستبقى وزارة الداخلية الإسرائيلية مستأثرة بسائر شؤون العرب المقدسيين، ضحايا الحرب الديموغرافية التي تشنها إسرائيل على بيوتهم»[٢٩].

بعد أوسلو

استحدث «اتفاق أُوسلو» فئة عربية فلسطينية رابعة، هي فلسطينيي القدس، بعد فلسطينيي الضفة والقطاع، وفلسطينيي ١٩٤٨، وفلسطينيي الخارج. وبدأت الفئة الأولى معاناة من نوع جديد، ببركات «اتفاق أوسلو».

(*) **مذبحة الحرم الإبراهيمي**: وقعت في الحرم الإبراهيمي بالخليل، فجر يوم الجمعة، الموافق ٢٥/ ٢/ ١٩٩٤، والذي صادف «عيد المساخر» (إستر عند اليهود). وقد اقترف المذبحة الطبيب الأمريكي الجنسية، اليهودي الديانة، باروخ غولدشتاين، وقد توجه من مستوطنة «كريات أربع، قرب الخليل، إلى الحرم المذكور، وفتح النار على المصلين هناك. واللافت أن جنود الاحتلال فصلوا بين الرجال والنساء قبيل وصول غولدشتاين في إجراء مستهجن! كما تخلى الحراس الصهاينة عن موقعهم عند بوابة الحرم، ناهيك عن أن عددهم عند اقتراف الجريمة هبط من عشرين حارسًا إلى مجرد ٤ حراس! وحين هرع الفلسطينيون إلى نجدة أشقائهم المصابين في الحرم، فتح جنود الاحتلال عليهم النار، فاستشهد اثنان وجرح ١٤ مواطنًا، قبل أن يسقط ٤ شهداء آخرين ويجرح ١٥ جدد. أما في الحرم نفسه فقد استشهد عشرون فلسطينيًا، وجرح ثمانون.

راجع في هذا الصدد: رحلة إلى الخليل: روايات شهود عيان على أحداث ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٩٤، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤، ص ٣٨ ـ ٤٦.

صحيح أن الفئة الموماً إليها لا ترزح تحت نير الحكم العسكري الشرس، وفرماناته الجائرة، بل تخضع للقانون المدني الإسرائيلي، لكن أبناء الفئة المذكورة يعانون الأمرَّين من التعسف الإسرائيلي في المواطنة، والإقامة الدائمة. فالعربي المقدسي غدا مواطنًا، ولكن بحقوق أقل[٣٠].

لقد أعطى «اتفاق أُوسلو»، وتوابعه دفعة قوية للعدو الإسرائيلي، كي يمعن في قمعه للعرب المقدسيين، والتخلص من أكبر عدد منهم. إذ أجّل «اتفاق أُوسلو» قضية القدس ضمن قضايا المرحلة النهائية، ربيع ١٩٩٩، وهي المرحلة التي لم تأت بعد! والأنكى أن القيادة المتنفذة في «منظمة التحرير الفلسطينية» ـ التي وافقت على «اتفاق أُوسلو» ـ لم تضمن تجميد الوضع على ما كان عليه عند توقيع هذا الاتفاق، بالنسبة للقدس والمستوطنات، كما أن القدس استبعدت من بحث قضية النازحين عنها من قبل اللجنة الرباعية (السلطة الفلسطينية/ إسرائيل/ الأردن/ مصر)[٣١].

نخلص من هذا كله بأن التضييق، ثم الخنق، فضلًا على عمليات التهجير القسري؛ بهدم منازل العرب المقدسيين، وعدم السماح بإعادة بنائها، والتضييق على رخص البناء، وسحب الهويات بالجملة، وفرض الضرائب الظالمة، التي لا قبل للعربي المقدسي بها، مع خدمات أساسية دون الحد الأدنى، كل هذا أوهم العدو الإسرائيلي بأنه سيقتلع العرب المقدسيين من أرض الآباء والأجداد، المنزرعين فيها منذ آلاف السنين.

يبقى الحل الوحيد لهذا كله، متمثلًا في تحرير فلسطين، وفي القلب منها القدس، حتى يسترد العرب المقدسيون حقوقهم المسلوبة، وفي مقدمتها المواطنة، وجمع الشمل، حيث لم يعد الترقيع مجديًا، فيما اتسع الخرق على الراتق.

* * *

هوامش الفصل الثاني:

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان/ التطبيق العملي للصهيونية**، ط٢، عمان، دار الجليل ١٩٨٦، ص١٥٢.

(٢) حمد موعد، الحرب الإسرائيلية على الـهُوِّية الفلسطينية، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد (١٠)، نيسان/ أبريل ـ آيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، ص ٩٤ ـ ١٠٦.

(٣) مؤسسة الوحدة للصحافة الطباعة والنشر، **الثورة**. WWW.thawra.com

(٤) موعد، مرجع سبق ذكره.

(٥) خالد عايد، القدس الكبرى في إسار الأمر الواقع الصهيوني، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠١ـ١٠٧.

(٦) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، بيروت، ١٩٩٠ (انظر: روحي الخطيب، تهويد القدس، ص ٨٧٧ ـ ٨٧٨).

(٧) ميخال سيلغ، بلفاست أوبروكسل: القدس تنتظر قرار الحكم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص١٢٧ـ١٤٠.

(٨) **القدس**: مسلسل هدم مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، **الثورة** WWW.thawra.com

(٩) **النقرية**: تحرير خاص بالمخططات لطمس معالم القدس kassem.com_WWW.kufur

(١٠) **مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٩.

(١١) أنباء الأمم المتحدة، ١/ ٥/ ٢٠٠٩. WWW.unorg /arabic /new.

(١٢) مركز القدس للحقوق .... **مرجع سبق ذكره.**

(١٣) جيفري أورنسون، إسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص١١٢ـ١١٦.

(١٤) سارة هيليم، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحًا، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص١٢٣ ـ ١٢٦

(١٥) ناثان كريستال، **فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت**، ط ٣، القدس ـ بيت خم، نيسان/ أبريل ١٩٩٥، ص١٠.

(١٦) **المرجع نفسه**، ص ١١.

(١٧) **المرجع نفسه**، ص ١٣.

(١٨) موعد، **مرجع سبق ذكره.**

(١٩) ماجد الشيخ، من مصادرة الأراضي إلى مصادرة الهوية، **المستقبل** (بيروت)، ٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٢٠) كريستال، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥.

(٢١) **المرجع نفسه**، ص ١٦.

(٢٢) **المرجع نفسه**، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٣) **المرجع نفسه**، ص ١٩ ـ ٢١.

(٢٤) **المرجع نفسه**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٥) هيلينا كوبان، زيارة للقدس، **الحياة** (القدس) ١٤/ ٩/ ١٩٩٥.

أورده: سمير الزبن، القدس مدينة الصراع المفتوح: الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ـ آيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، ص ١٠٧ ـ ١١٨.

(٢٦) كريستال، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٧) **المرجع نفسه**، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٢٨) **المرجع نفسه**، ص ٣٤ ـ ٣٦.

(٢٩) **المرجع نفسه**، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣٠) **المرجع نفسه**، ص ٤٦.

(٣١) موعد، **مرجع سبق ذكره.**

* * *